على واحدة منهما حتى تلد الاولى فتزداد بالثانى اى بولادته منهما الى ولادة
الثانية الثانى طلقة ثانية وينقضى عدة كل منهما بولدها الثالث وايهما
ولدت الاولى ولادها الاخرى ولدها الاولى ولدها الاخرى ولدها وهلم الى
ولادة ثلاثة من كل منهما من بطن فطلقتين طلقتين تطلقان
احداهما بولادتها الثانية الاولى والاخرى بولادتها الثانى وينقضى عدة كل
منهما بولدها الثالث فرع سبق ان خروج كله الولد شرط فى التعليق بالولادة
الحق فى وقوع الطلاق به فلو خرج بعضه ومات الزوج او المراة لم تطلق
وورث الباقى منهما الميت فلو قال ان ولدتم فعبدى حر او فانت
طالق فسبق خروج بعضه ولم تطلق فان ماتوا اى العبد حسبنه
شرط الخيار له او لهما وانفصل الولد فى مدة الخيار عتق
العبد لان عتقه لا يفسد منه فى مدته وان انفصل بعدها لم يعتق
فصل لو علق الطلاق بحملها او ولادتها او ما دعته وكذبها فقد
ادبع من التسوة بذلك ايتبين اى لم يقع الطلاق لانه لم يقبل
فيه وان ثبتت فى ثبوت السبب والمدار ان سببها دفن المذكورة لانها
من توابع الولادة وصدورها انفا بخلاف الطلاق وهذه انما ذكرها لاتصال
فى صورة الولادة دون صورة الحمل والتعليل المذكور يوافقه اما اذا
صدقها الزوج فتطلق فى الحال وان قال ان كان اول ولد تلدينه
من هذا الحمل ذكرا فانت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره
اذ ليس من شرط كونه اولا ان تلد بعده اخر وانما الشرط ان لا يتقدم عليه
غيره اذ الاول لغة ابتدا السبق سواء كان له ثان او لا قال بقالى ان هب
الامر بنتا الاولى وهم كانوا يقولون ليس لهم الا سونه واحدة او قال ان
كان الاول من هذا الحمل ذكرا فانت طالق او ان كان انثى فتلاثا
فولدت الذكر او لا طلقت واحدة وانقضت عدتها بولادة الانثى او بعكسه
بان ولدت الانثى اولا طلقت ثلاثا وانقضت عدتها بالاقراء الاخر
وان ولدتهما معا او جهل السابق فانت والمعتبر فى تطليق اذا لا يوصف
واحد منهما بالاولية فيهما ولا حتمال المعية فى الثانية فلو تنافيا
وجهل السابق منهما فطلقة لانها المتيقنة والاحتياط ان تطلق
ثلاثا قاله الصيدلانى وينبغى المتيقنة بالثانى منهما والمتجه
بهذا من زيادته فان جهل ولادة الاخير من زوجيه لتشرط الطلاق
الاخرى بان قال ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فانت طالق وان كان انثى فعبدى
طالق فولدتهما مرتبا وجهل السابق منهما يوقف الزوج اى يمنع منهما
لو قوع الطلاق على احداهما والبناء عليه تتمتها حتى يبين المطلقة
منهما وان جاءا معا لتشرط السبق بان قال ان كان اول ولد تلدينه ذكرا

فانت

فانت طالق وان كان انثى فعبدى حر فولدتهما مرتبا وجهل السابق اقرع بين المراة
والعبد فان خرجت للعبد عتقت والا طلقت اذ لا يدخل للقرعة فى الطلاق
ولانقياد القرعة فلو ولدت مبتا ودفن ولم يعرف بشئ ليعرف فيدين عليه
حكمه الطرق الرابع فى التعليق بالحيض فلو قال ان حضت حيضة فانت
طالق اشترط لوقوع الطلاق حيضة كاملة فمتى سبق بعضها لوقوعه فى الطهر
او ان طهرت طهرا واحدا فانت طالق ومتى يدعلما لوقوعه فى الحيض بعد الطهر
ولوقوعه بسببا ويدعيا شترط علم ما مر فى محله وخرجه واحد الاضياح وان ما يعل
حيضة فى الاولى او طهرا فى الثانية طلقت بالطهر منه اى فى الحيض
فى الاولى والطهر فى الثانية اذ كل منهما لان الظاهر بالطهر منه انه حيض
او طهر بدليل انها لو مرعا لو مره الحائض فى الاولى والظاهر فى الثانية فان لم
تحض بتبينا انها لم تطلق ولا تشترط لطلاقها فيما ذكر حيضة او طهر جديد
ملا بكفى الاستدامة فلو كانت حال التعليق حائضا فى الاولى لم تطلق حتى
تطهر ثم تحيض او طاهرا فى الثانية لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر وقياس بذلك
سائر الاوصاف الا ما استثنى من نحو استدامة الركوب كما سياتى بيانه فى الايمان
واعلم بكن استدامة الحيض حيضا كما فى استدامة الركوب لان دوام الحيض
ليس باختيارها بخلاف دوام الركوب قاله المتولى وعلى رجوعه الى ما فرق به
البلقينى من ان ما صار تعليقا بمجرد عن الحلف وما فعلناه حلف وان قال ان
حضت حيضة فانت طالق وان حضت حيضتين فانت طالق طلقت بالحيضة
الاولى واحدة وبالثانية اخرى لتحقق الصفتين فان عطف بثم بان قال
ان حضت حيضة فانت طالق ثم ان حضت حيضتين فانت طالق طلقت
الثانية معلقة بحيضتين غير الاولى فلا يقع حتى تحيض بعد الاولى حيضتين
لان كلمة ثم تشعر بذلك والعاكس كما قدمته فى نظيره ولو قال كلما حضت
حيضة فانت طالق وكلما حضت حيضتين فانت طالق طلقت بالحيضة
الاولى طلقة وبالثانية طلقتين لان كلما للتكرار كما مر ولو قال لامراته
ان حضتما حيضة او ولدتما او كلما فانتما طالقان لعن لقطه الحيضة
او الولد لاستحالة اشتراكهما فى حيضة او ولد واستعمل الباقى فاذا طعنتا
فى الحيض او ولدتا طلقتا فان قال ان ولدتما ولدا واحدا فانتما طالقان متعلق
بمحال فلا تطلقان بولادتهما واستشكل فى المهمات ذلك بانا ان نظرنا
الى تقيده بالحيضة وتقدر استنادها فيتصل لزوم عدم الوقوع او الى المعنى وهما
تمام حيضة من كل واحدة لزم توقف الوقوع على تمامهما فاخرج عن حد من
يستحيل تمامه كما ذكروه فى الولد من ان لفظ واحد تعليق بمحال بحرى بتبيينه فى
الحيضة لانها المرة الواحدة كقوله ولدا واحدا اينقض ويجاب بان ولدا واحدا
نص فى الوحدة فالنفى العام كله وحيضة ظاهر فيها فالغيت وحدها وبالغابها